خارج الفقه

۲۷-۸-۱۴۰۲فقه اکبر ۲

۲۸

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

مبانی مکتب قضایی اسلام

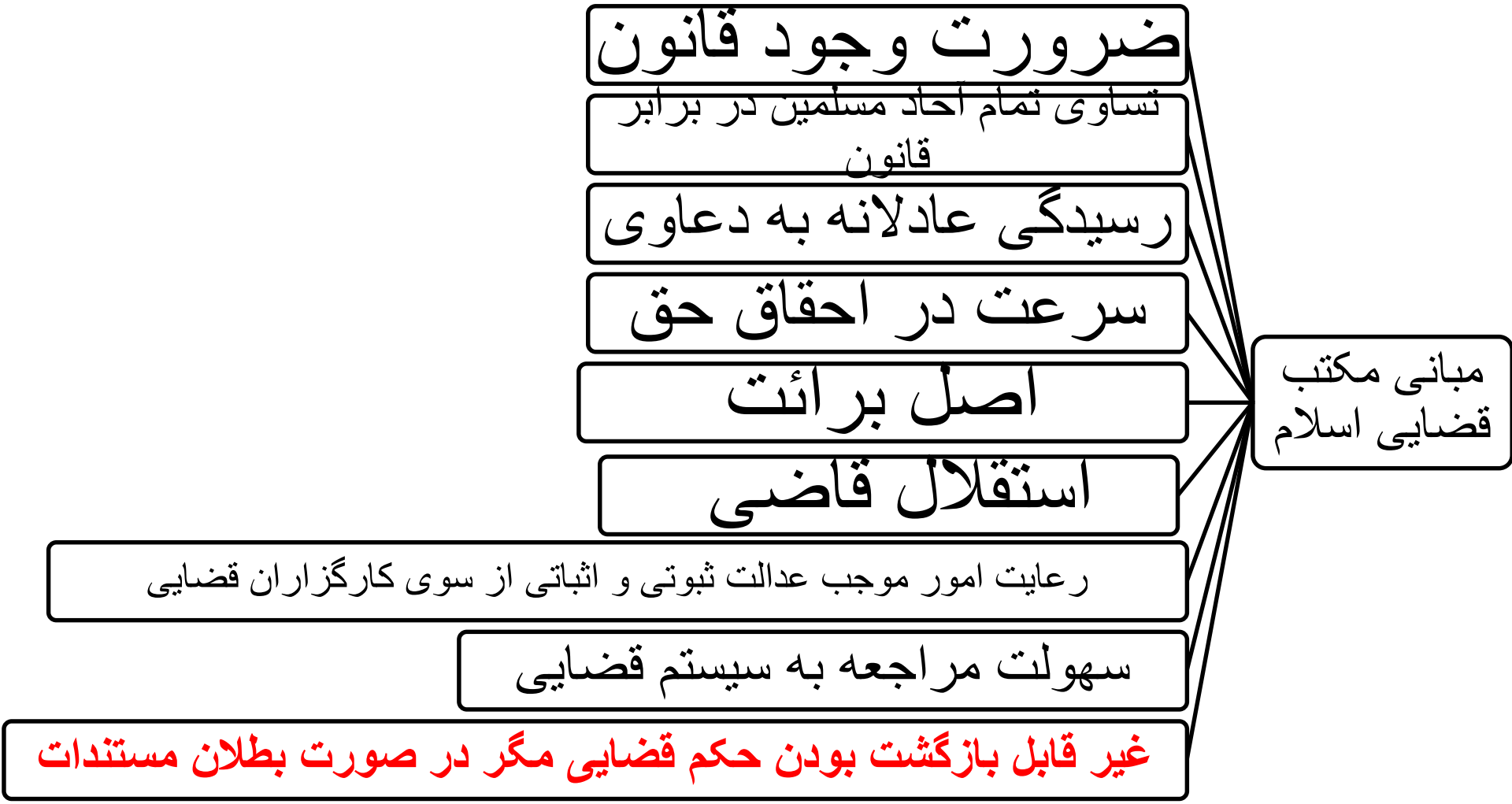

نقض حكم قاضى

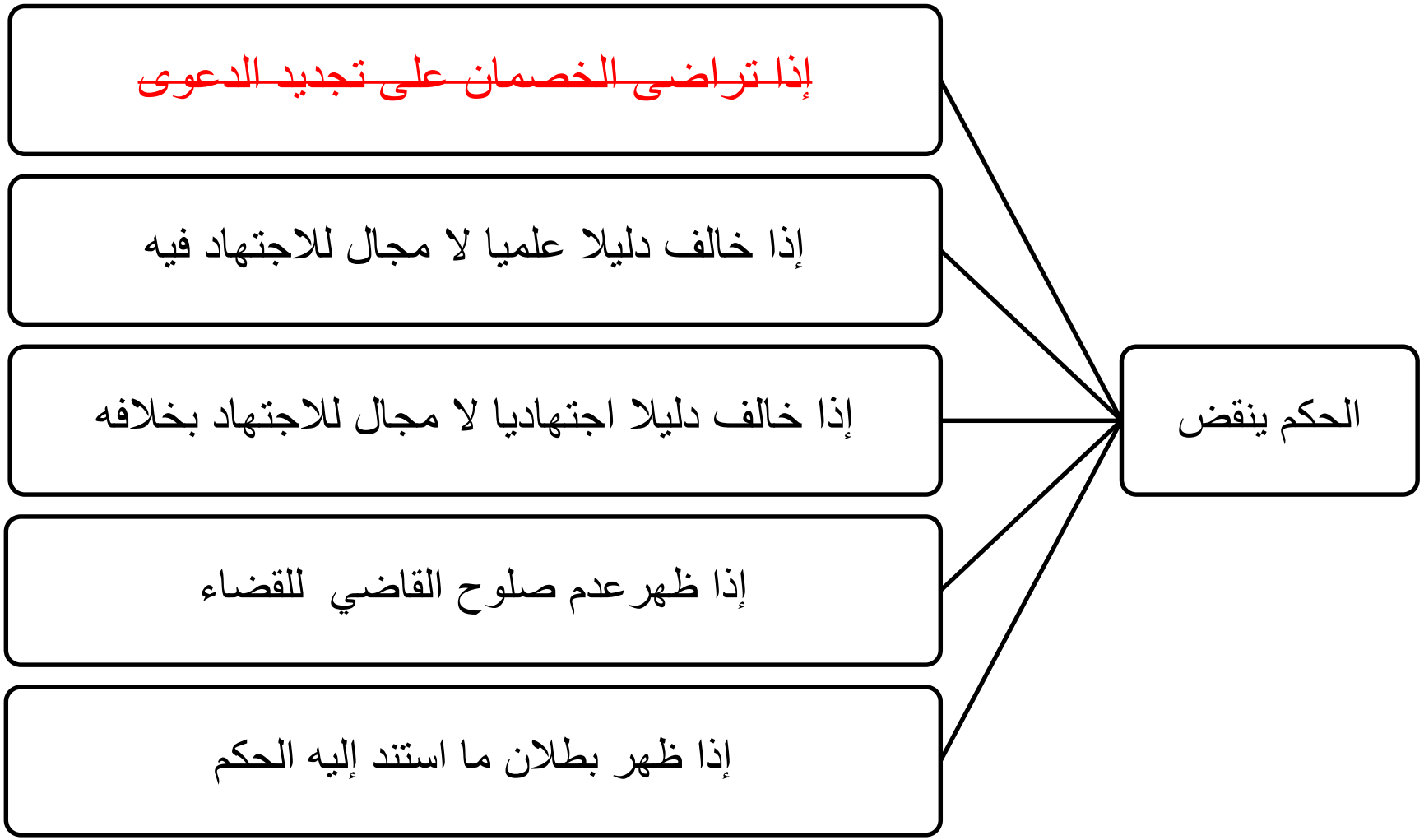

جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٤٠، ص: ٩٧

مقامات النبى ص

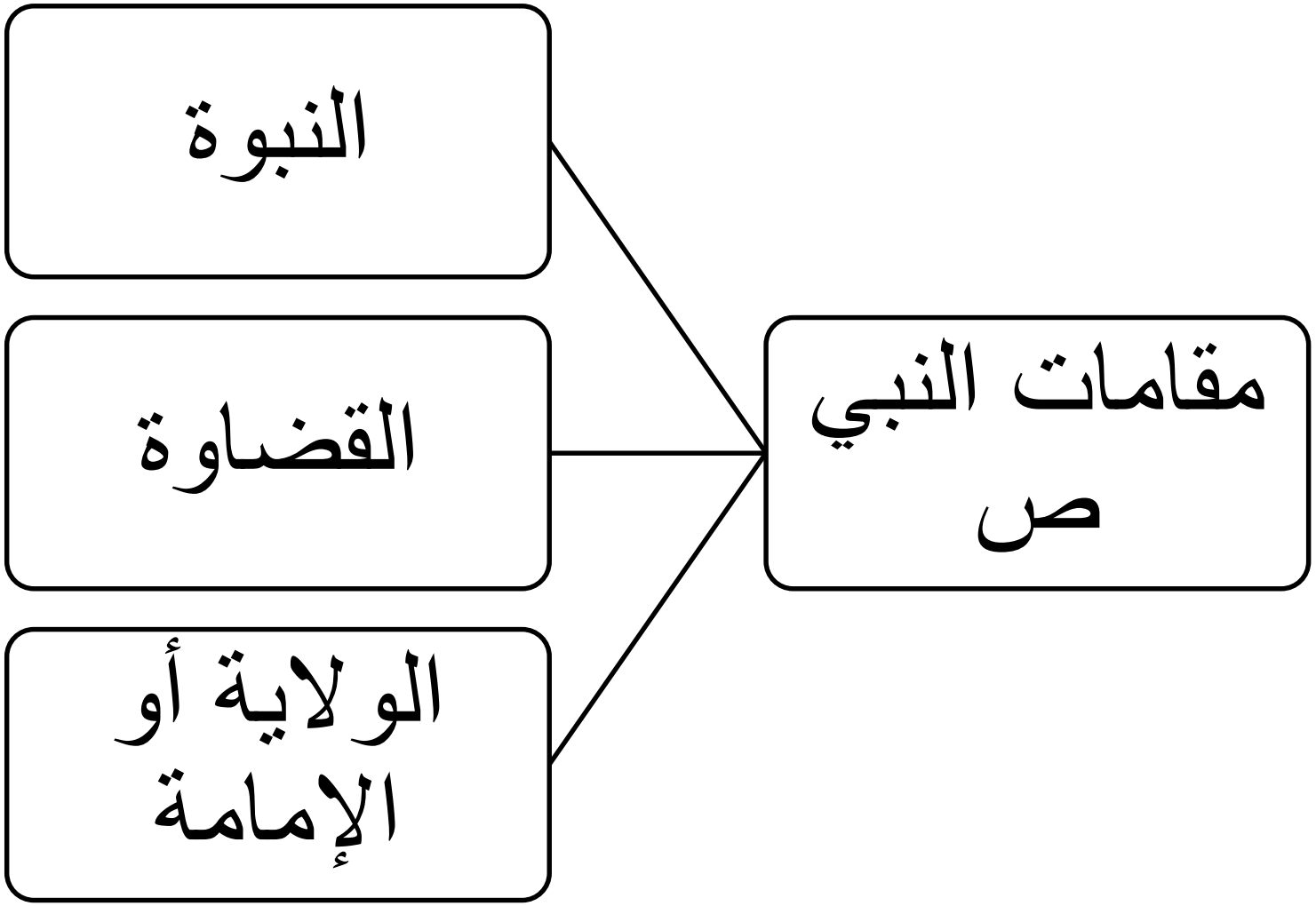

مقامات الإئمة ع

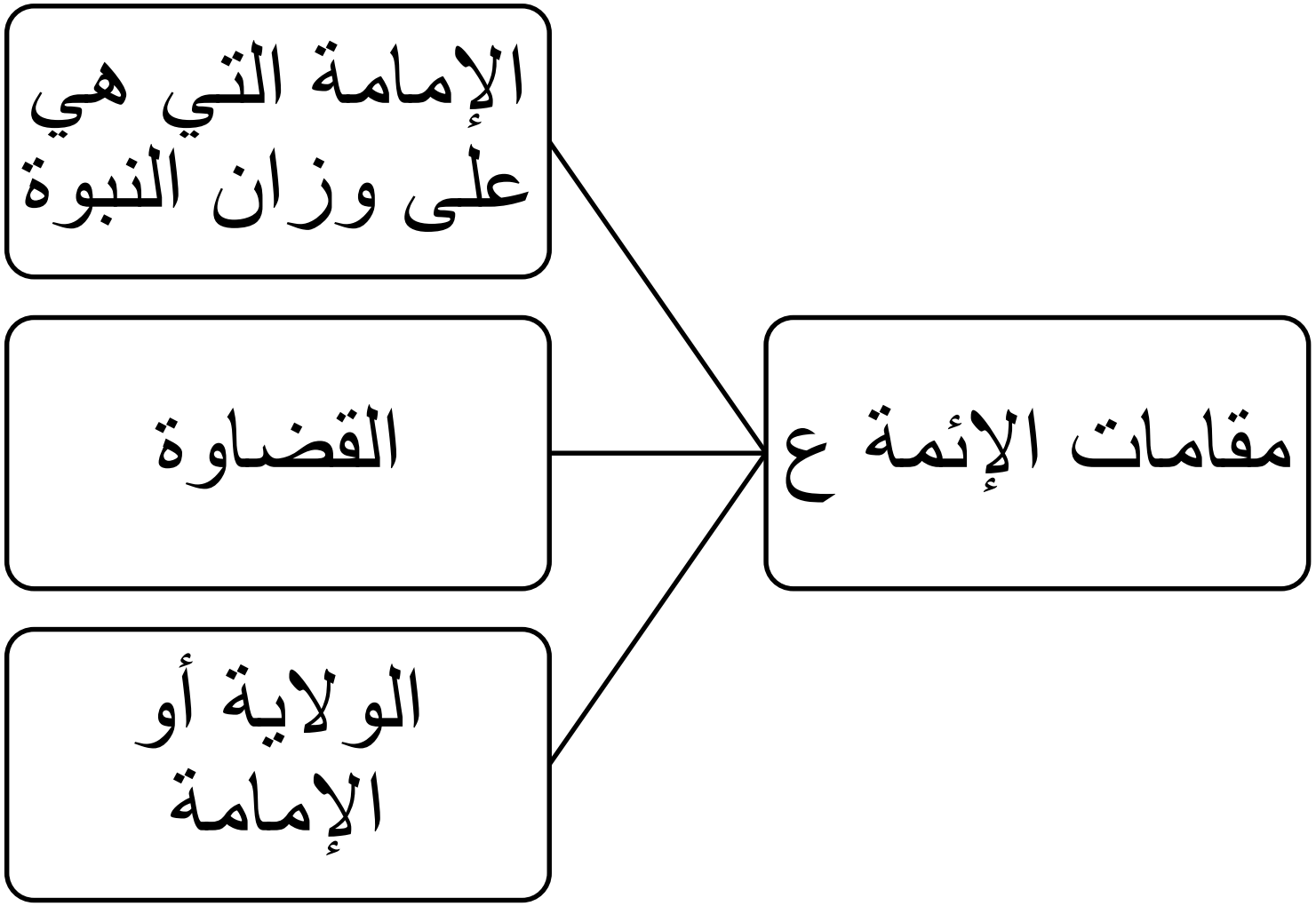

مقامات الفقهاء

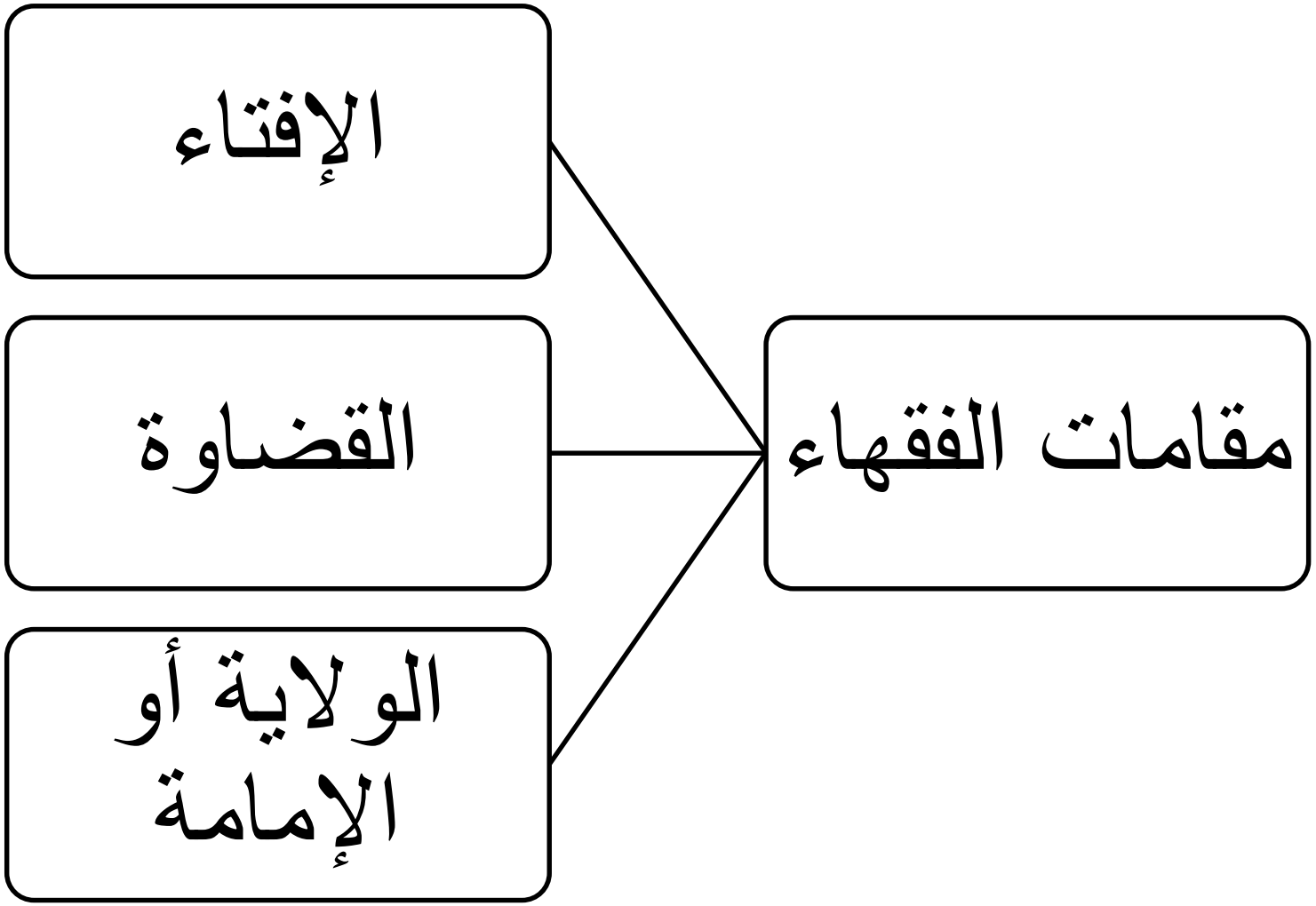

مقامات الفقهاء

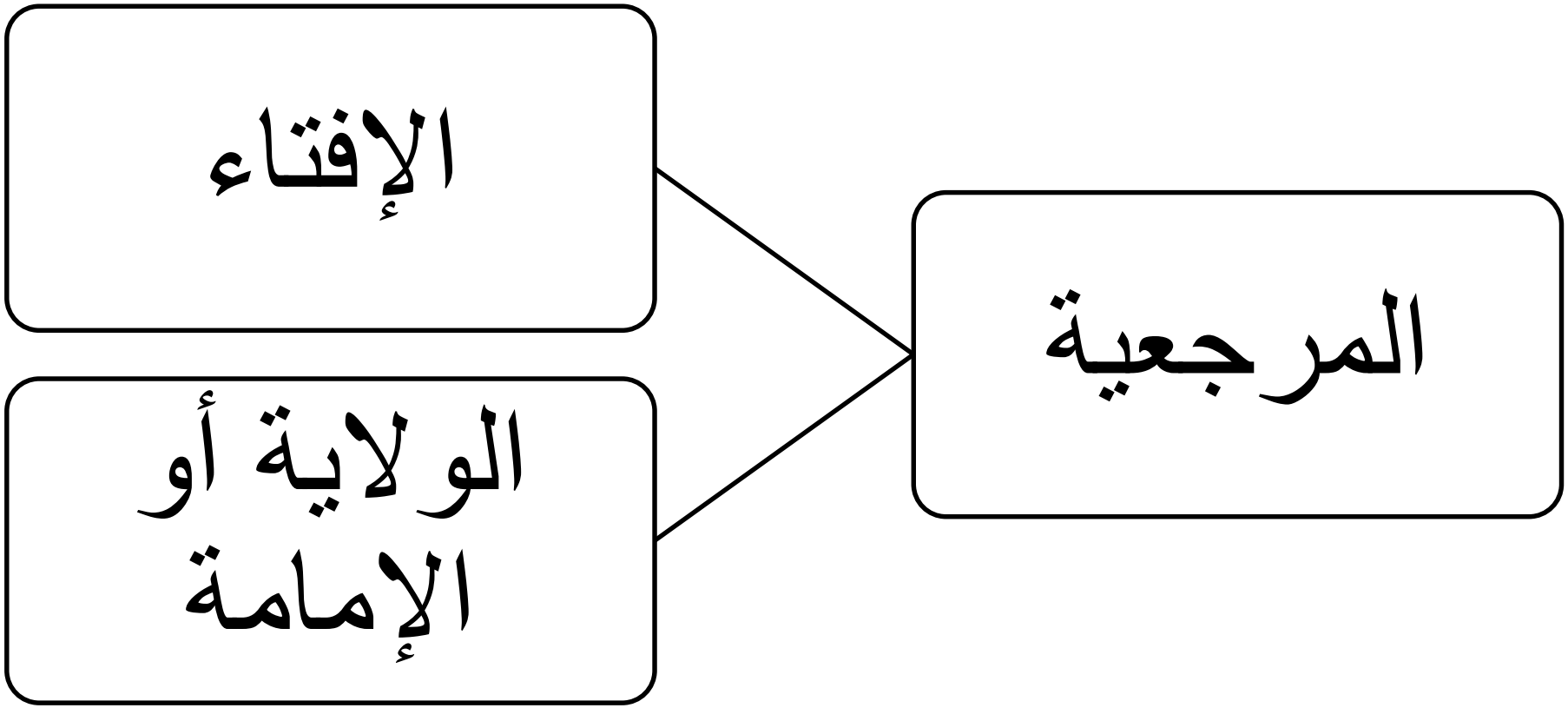

مقامات الفقهاء

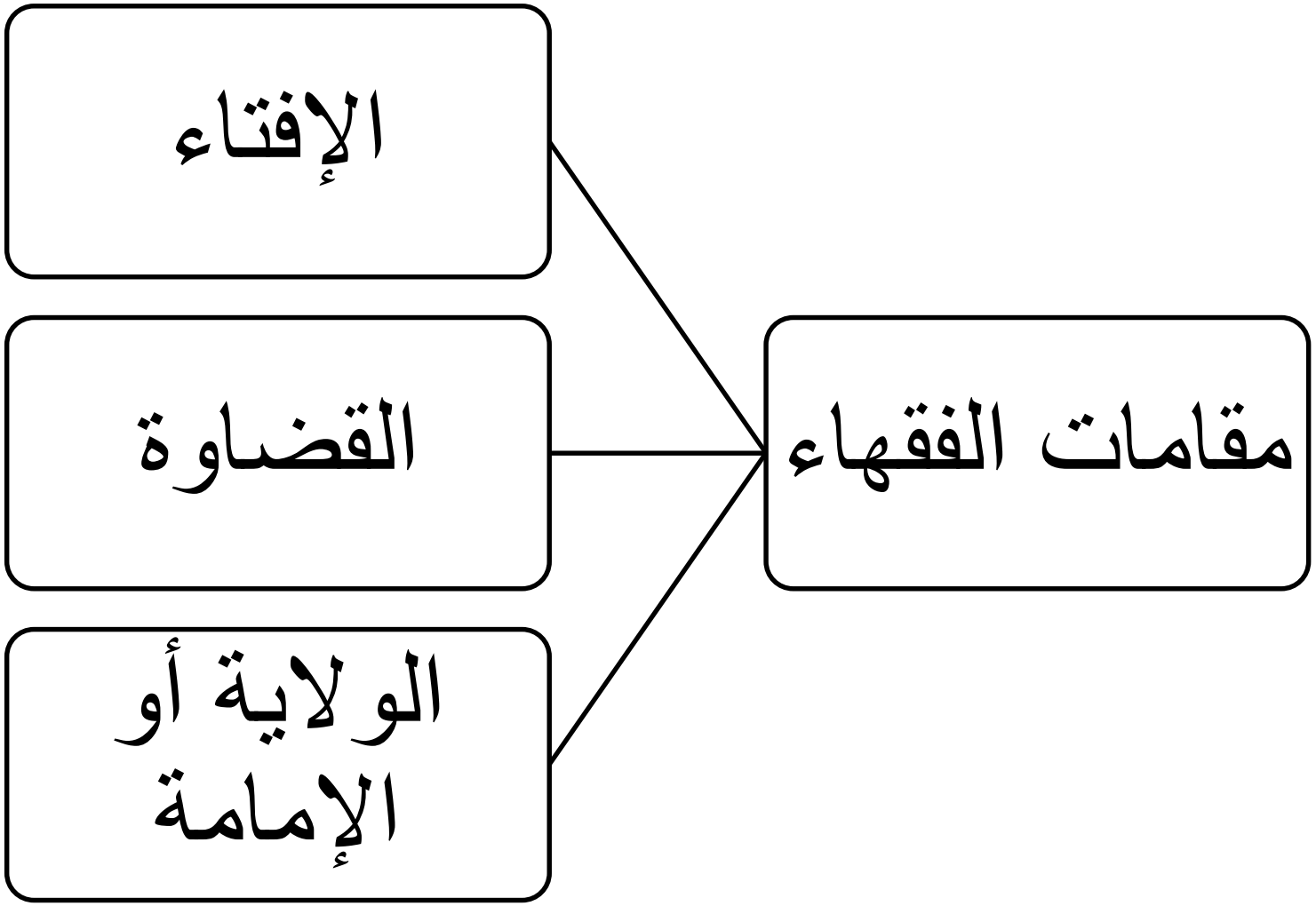

مقامات الفقهاء

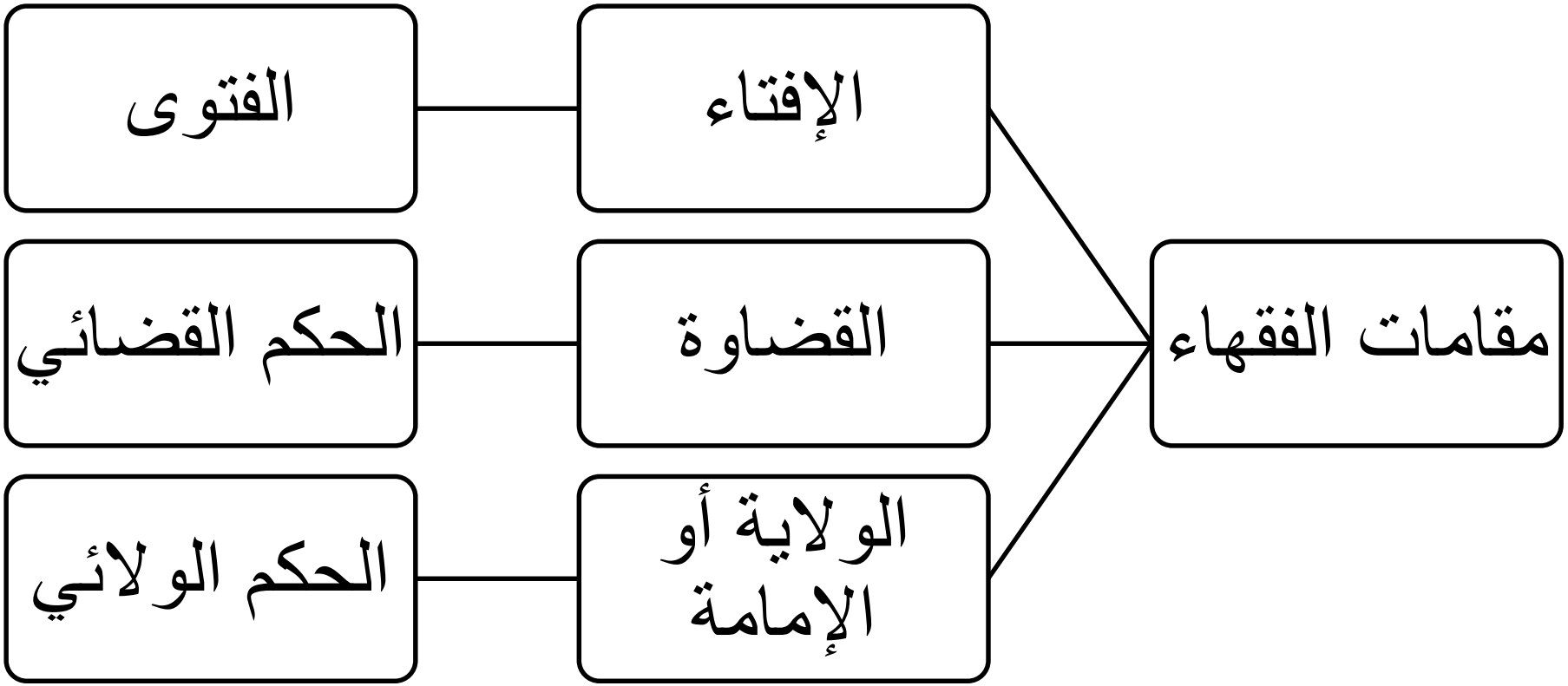

مقامات الفقهاء

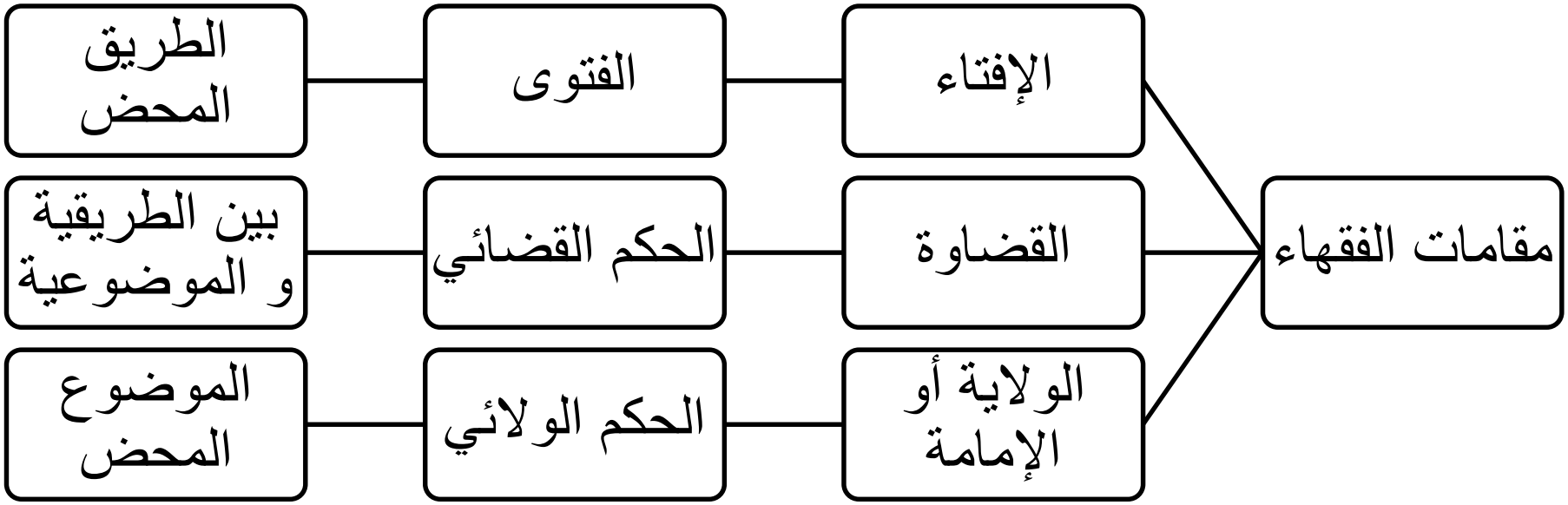

مقامات الفقهاء

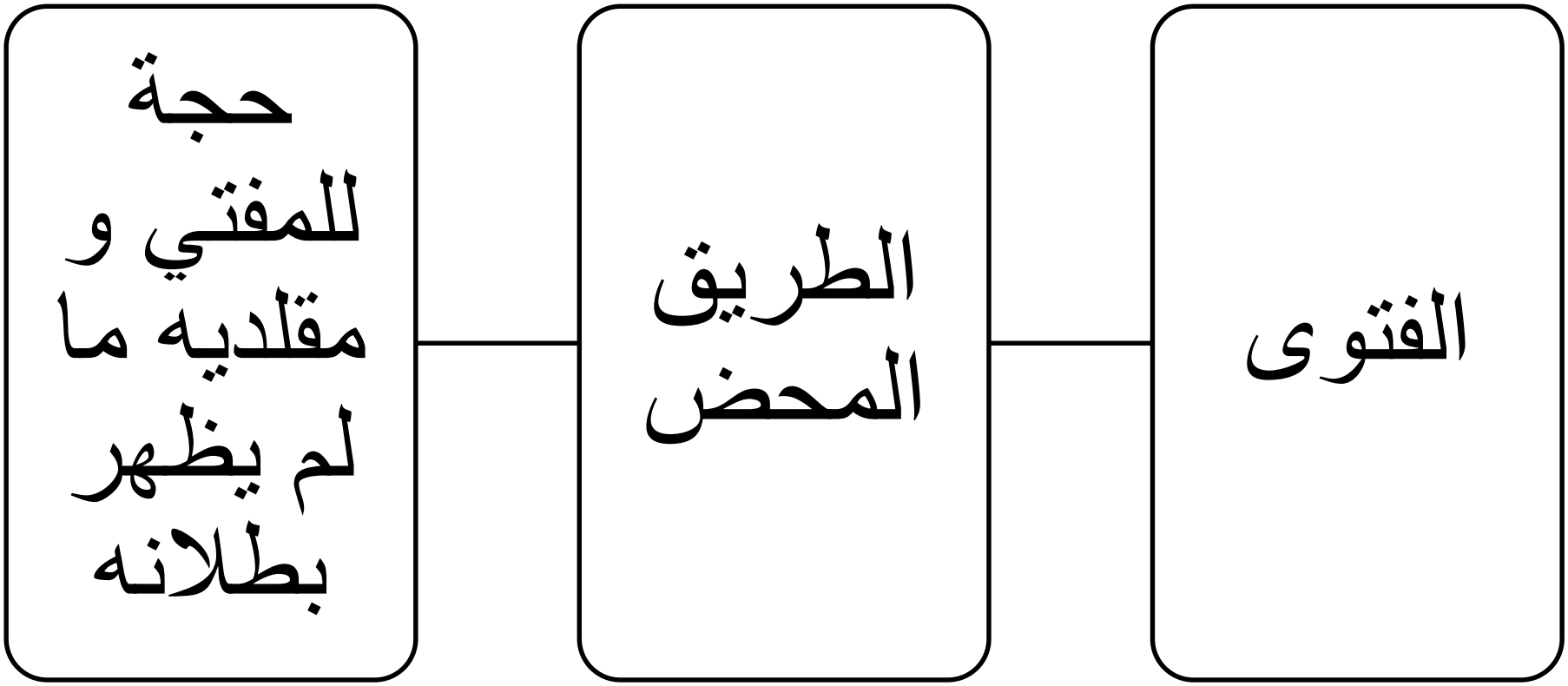

مقامات الفقهاء

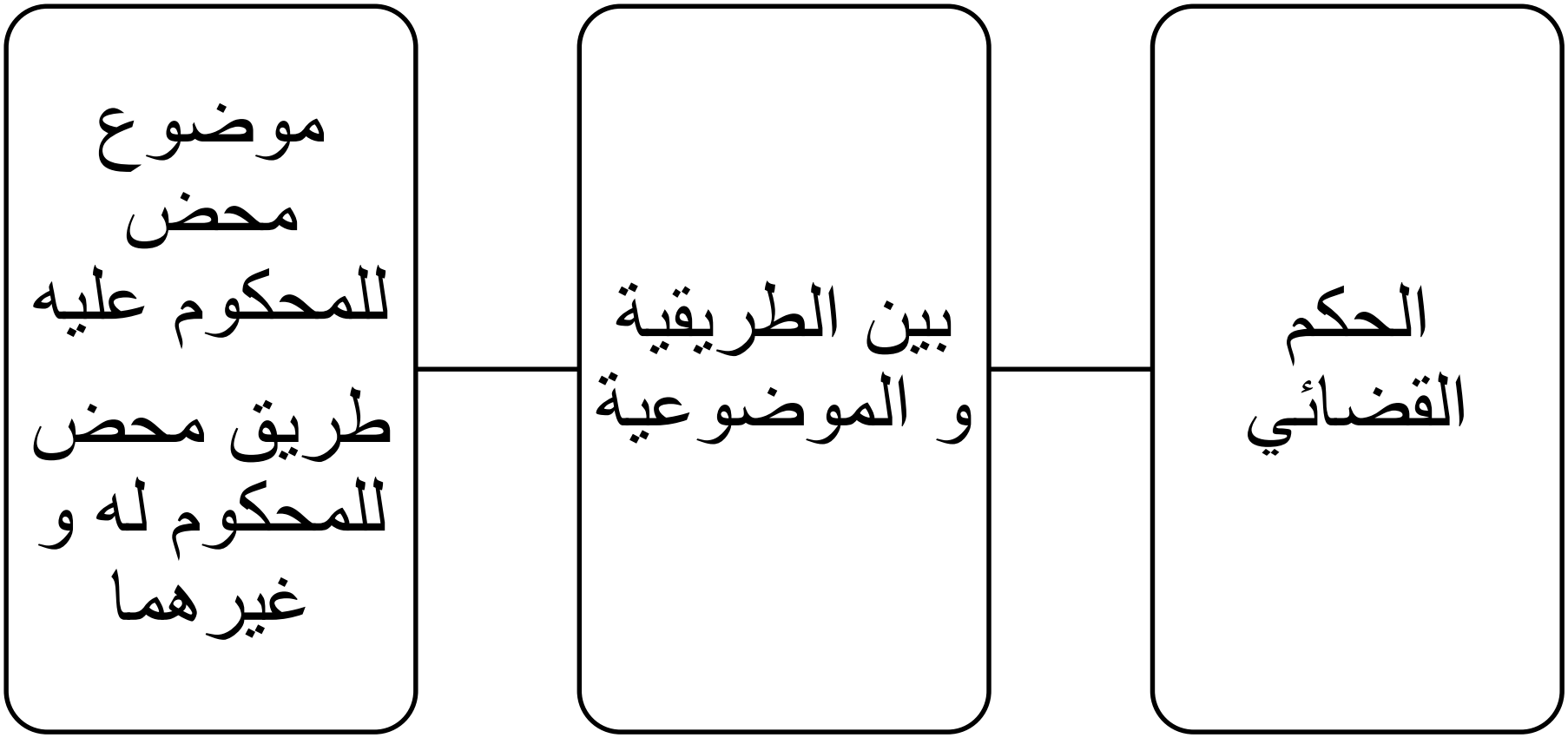

مقامات الفقهاء

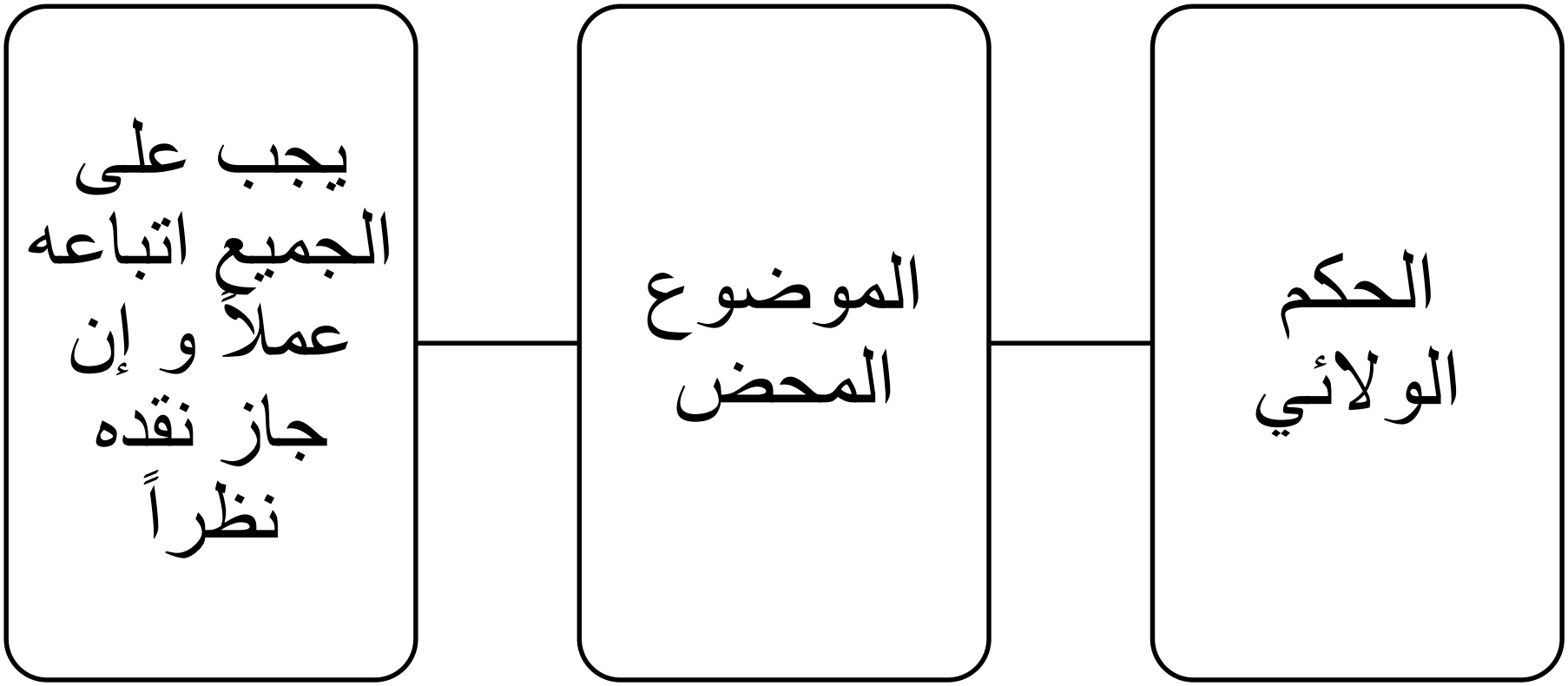

مقامات الفقهاء

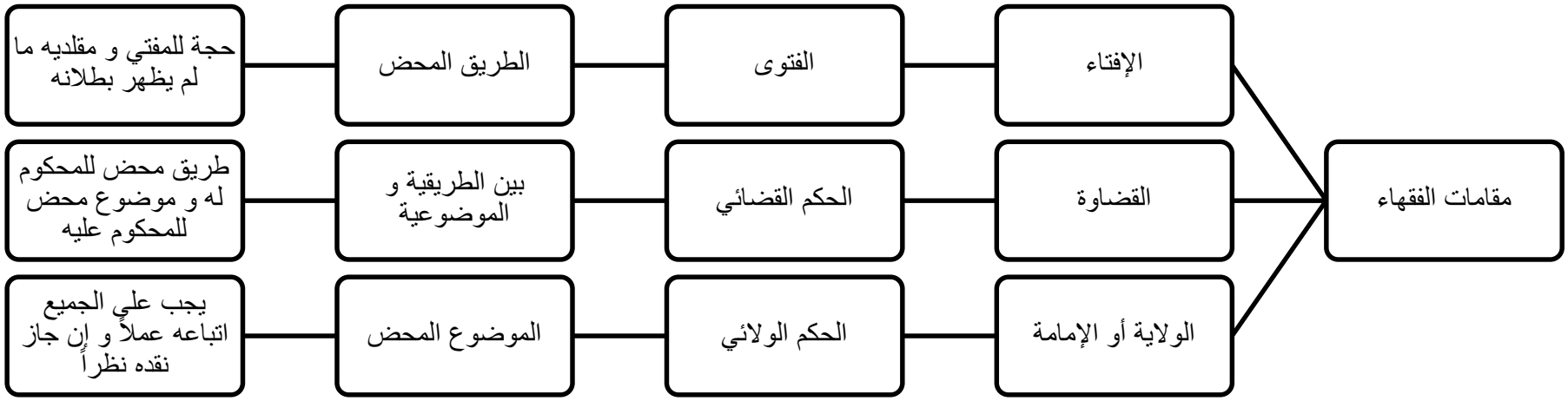

ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله

- الرابعة ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله لكن لو زعم المحكوم عليه أن الأول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه و كذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الأول أبطله سواء كان من حقوق الله أم من حقوق الناس.

شرائع الإسلام فى مسائل الحلال و الحرام، ج۴، ص: ۶۸

ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله

- المسألة الرابعة:
- ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله و لا غيره حملا لفعله على الوجه الصحيح و إن جاز له ذلك للأصل و غيره

جواهر الكلام فی شرح شرائع الإسلام، ج ۴۰، ص: ۱۰۳

ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله

- لكن لو زعم المحكوم عليه أن الأول حكم عليه بالجور لفساد اجتهاد و نحوه لزمه النظر فيه أى فى حكمه بلا خلاف أجده بين من تعرض له منا، لأنها دعوى لا دليل على عدم سماعها، فتبقى مندرجة فى إطلاق ما دل على قبول كل دعوى من مدعيها من قوله (صلى الله عليه و آله) «١»: «البينة على المدعى» و غيره.

جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٤٠، ص: ١٠٣

نقض حکم قاضی

- البته اگر عدم صلاحیت قاضی آشکار گردد، حکم او فاقد اعتبار خواهد بود. از این رو، امام خمینی در ادامه می گوید: »اگر یکی از دو طرف دعوا ادعا کند که قاضی اول جامع شرایط قضاوت نبود، مثلاً در هنگام قضاوت مجتهد یا عادل نبود، این ادعا قابل طرح است و رسیدگی به این مسأله توسط قاضی دوم جایز خواهد بود. اگر پس از بررسی عدم صلاحیت قاضی اول آشکار شود، حکم او نقض خواهد شد«.(۹۸۴)
- ۹۸۴) همان.

قضاوت و قاضی، هادوی تهرانی، صص۳۱۲-۳۱۵

لا يجوز الرفع إلى حاكم آخر

- نعم لو ادعى أحد الخصمين بأن الحاكم الأول لم يكن جامعا للشرائط – كأن ادعى عدم اجتهاده أو عدالته حال القضاء – كانت مسموعة يجوز للحاكم الثانى النظر فيها، فإذا ثبت عدم صلوحه للقضاء نقض حكمه

تحرير الوسيلة؛ ج٢، ص: ٤٠٦

نقض حكم قاضی

- و لا ينافی ذلک ما تقدم من وجوب النظر فی المحبوس و إن لم يدع الظلم و الجور عليه، لما عرفته سابقا من معنی الوجوب مع فرض تمام الحكم من الأول، نعم لو أريد الحكم عليه كما حكم به الأول توقف الحكم عليه بأداء الحق على ثبوته عنده، و لا يكفی فيه حكم الحاكم السابق كما عرفته سابقا، بخلاف المقام المفروض فيه أيضا تمام حكم الحاكم و لم يبق شیء منه، فليس عليه التعرض له حتی يدعی المحكوم عليه ذلک، فيلزمه حينئذ النظر مقدمة لقطع الدعوی المسموعة، كما هو واضح.

جواهر الكلام فی شرح شرائع الإسلام، ج ۴۰، ص: ۱۰۴

نقض حكم قاضى

- و كذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الأول و لو بإقرار منه أو غيره أبطله سواء كان من حقوق الله تعالى أو حقوق الناس على الأصح كما فى التحرير خلافا للفاضل و للمحكى عن الشيخ و بعض العامة من الاقتصار على الأول الذى له النظر فيه بخلاف الثانى المتوقف على مطالبة المستحق، و قد عرفت ضعفه، لمعلومية وجوب إنكار المنكر عليه فى نفسه باعتبار كونه حكما بباطل و بغير ما أنزل الله تعالى شأنه، و أن له الولاية العامة.
- إنما الكلام فى لزوم النظر فى الأول الذى قد يشكل- كما عن بعض العامة- بعدم اقتضاء ذلک وجوبه، بل أقصاه طلب البينة من المدعى على دعواه، فان لم يكن فله اليمين، و لا تلازم بين سماعها و وجوب النظر فى حكمه، إلا أنه كما ترى، ضرورة وجوب سماع كل دعوى مقبولة عليه، لاقتضاء منصبه ذلک، و لإطلاق الأدلة و الأمر بالمعروف، و غير ذلک.

جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ۴۰، ص: ۱۰۴

نقض حكم قاضى

- _____
- (١) الوسائل الباب- ٣- من أبواب كيفيۀ الحكم- الحديث ٥.
- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٤٠، ص: ١٠٥

نقض حکم قاضی در حکومت عدل

- نقض حکم قاضی در حکومت عدل
- اگرٍ حکومت اسلامی تشکیل شود، همان‌گونه که قبلاً بیان شد، قضاوت مشروط به نصب از سوی حکومت است و حتی فقیه جامع الشرائطی که متصدی امر ولایت نیست، هنگامی می تواند قضاوت کند که از سوی حکومت به این مقام منصوب شود.

قضاوت و قاضی، هادوی تهرانی، صص۳۱۲-۳۱۵

نقض حکم قاضی در حکومت عدل

- از سوی دیگر، نصب قاضی در یک حکومت بر اساس قوانین و در محدوده ی آنها صورت می پذیرد. با این وصف، قضات حکومت اسلامی در محدوده ی قانون و بر اساس معیارهای قانونی می توانند حکم کنند.

قضاوت و قاضی، هادوی تهرانی، صص۳۱۲-۳۱۵